

تعريف المفعول معه، وأحكامه:

يشير هذا العنوان إلى أمرين:

الأول: النصب الذي يشير إليه لفظ المفعول ، والمنصوب هنا اسم .
والآخر: يشير لفظ (معه) إلى أن هذا الاسم المنصوب تصحبه واو تدل على المعية ، ولا ينصرف الذهن إلى أن المقصود بالواو في مثل هذا الاستعمال هي واو العطف ، لكون العطف هو المعنى الأصلي للواو .

ويعرف النحاة المفعول معه بأنه : اسمٌ فضلةٌ وقع بعد واو تسمى واو المعية تفيد المصاحبة ، مسبوقةً بجملة، ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته بلا قصدٍ إلى إشراكه في حكم ما قبله ، نحو: (سرتُ والجبل) ، فـ (الجبل) اسم فضلة (بمعنى أنه ليس فاعلاً أو مبتدأً أو خبر بل هو وارد بعد تمام الإسناد) ، وقد سبق بجملة من الفعل والفاعل ، ليدل على أن السير وقع مصاحباً للجبل . ونفهم من خلال ذلك أن شروط النصب في المفعول معه ثلاثة هي:

١ – أن يكون فضلة ، فإن كان الاسم التالي للواو عمدة نحو: (جاء سعيد وخالداً) ، لم يجز نصبه على المعية بل يجب عطفه على ما قبله فتكون الواو عاطفة ، وإنما كان (خالد) في الجملة عمدة ، لأنه معطوف على عمدة (أي: سعيد) (والمعطوف له حكم المعطوف عليه

٢ – أن يكون ما قبله جملة . فإن سبق ، نحو: (كلُّ امرئٍ وشأنه) ، كان معطوفاً على ما قبله ، و (كل) مبتدأً مرفوع وهو مضاف ، و (امرئ) مضاف إليه مجرور ، وشأنه : معطوف على كل ، والخبر محذوف وجوبا ق والتقدير : كلُّ امرئٍ وشأنه مقترنان ،

٣ – أن تكون الواو التي تسبقه بمعنى (مع) ، فإن تعيّن أن تكون الواو للعطف لعدم صحة المعية نحو: (جاء خالدٌ وسعيدٌ قبله أو بعده) ، لم يكن ما بعدها مفعولاً معه ، لأن الواو هنا ليست بمعنى (مع) إذ لو قلت: جاء خالدٌ مع سعيدٍ أو بعده ، كان الكلام غير مفيد .

ويجب التنبيه هنا إلى أن جملة المفعول المطلق عند اغلب النحاة جملة مرتبة على النحو الآتي :

فعل (أو شبه الفعل) و واو تقييد المعية و اسم فضلة منصوب.
نحو: سار عليّ والفرات ، ولا يجوز أن يتقدم الاسم المنصوب على العامل فلا
تقول : والفرات سار عليّ، ويختار المنع كذلك إذا توسط الاسم أيضا فلا تقول:
سار والفرات عليّ.

العامل في المفعول معه

ينصب المفعول به ما يأتي:

١- الفعل : وهو الأصل في العمل نحو: (سرتُ والليل) ، فـ (الليل) مفعول معه
منصوب بالفعل (سار) قبله.

٢- ما يشبه الفعل، كالمشتقات، والمصدر نحو : (أنا ذاهبٌ وخالدا ، وعليّ سائرٌ
والطريق)، فـ(خالدا ، والطريق) كل منهما مفعول معه منصوب باسم الفاعل
قبله (ذاهب ، وسائر)، وإنما أشبه اسم الفاعل الفعل في العمل لأنه يشابهه في
الغالب في الحركات والسكنات ، ولأن عمله موافق لعمل الفعل من حيث لزوم
الفاعل إن كان الفعل لازما أو رفع الفاعل والتعدي إلى نصب المفعول إن كان
الفعل متعديا. ونحو: (من الآن سيرك والجبل) فـ (الجبل) : مفعول معه منصوب
بالمصدر (سيرك).

على أن الكوفيين يرون أن الناصب للمفعول معه (الخلف) وهو مصطلح خاص
بهم ، يقصدون به : أن الثاني مخالف للأول في المعنى، وهو عامل معنوي لا
لفظي، ففي قولنا: (استوى الماء والخشبة)، يكون الاستواء للماء أما الخشبة فلا
تستوي ، وكذلك في قولنا : (سار علي والطريق) ، فالطريق لا يسير وإنما السير
لعلي.

أما المفعول معه مع (ما ، وكيف) الاستفهاميتين في نحو: (ما أنت والنحو؟
وكيف أنت وسعيدا؟) فيقدر للمفعول معه ناصب هو الفعل (تكون) ليعمل فيه ،
أي: ما تكون أنت والنحو؟ وكيف تكون أنت وسعيدا.

أحكام ما بعد الواو

— إذا كان ما بعد الواو لا يصح تشريكه في حكم ما قبله نحو : (سار عليّ
والجبل) فيجب نصبه على المعية ، لأن الجبل لا يسير فلا يصح أن يعطف على

ما قبله ، لان العطف هو إشراك للمعطوفين في الإعراب والمعنى ومنه قوله تعالى : ((والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ)) فيجب نصب ((الإيمان)) على أنه مفعول معه ، والواو واو المعية ، لأنك لو عطفت الإيمان على الدار لما صح المعنى لان الدار يصح أن تُتَّبَوَّأَ – أي : يُسْكَنَ فيها – إما الإيمان فلا يصح فيها هذا المعنى .

– إذا كان ما بعد الواو يصح أن يعطف على ما قبله ولكن يمنع من العطف مانع ، فيترجح النصب على العطف ، نحو : (جئتُ وسعيدا)، والمانع هنا من جهة الصناعة النحوية، إذ لا يصح عند النحويين أن نعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع (وهو : تاء الفاعل في جئتُ) من غير فصل بالضمير المرفوع المنفصل ، (أي : جئتُ أنا وخالدٌ) فلما لم يصح العطف على وفق قواعد العطف ، كان الأرجح هنا نصب ما بعد الواو على انه مفعول معه ، والواو قبله للمعية.

– إذا كان الاسم بعد الواو يجب أن يكون معطوفا على ما قبله نحو : (تصالحَ سعيدٌ وخالدٌ) ، فيجب رفعه ، ولا يجوز النصب على المعية ، لأن الفعل تصالح يقتضي جهتين مشتركتين في الفعل لأنه دال على المفاعلة.

– إذا كان الاسم بعد الواو يصح نصبه على المعية أو عطفه على ما قبله ولم يكن مرجح لأحدهما ، كان المعنى هو الفارق في النصب أو الرفع فقولنا مثلا : (لا تُسافرَ وخالدٌ) ، إذا أردتَ نهى المخاطب ونهى خالد أيضا عن السفر ، بمعنى : أن النهي كان منفردا لكل منهما ، فيختار رفع الاسم بعد واو المعية، لأنه المناسب للمعنى . أما إذا أردتَ نهى المخاطب عن مصاحبة خالد في السفر ، فالراجح نصب ما بعد الواو على المعية .